

تحليل وقياس أثر اعتماد سعر مرجعي لبرميل النفط في اعداد الموازنات العامة للعراق
للمدة 2006 - 2020

Analyzing and measuring the effect of adopting a reference price for a barrel of oil in preparing the public budgets of Iraq for the period 2006- 2020

أ.م.د. محمد سلمان محمد

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة صلاح الدين - أربيل

Assistant Professor Dr. Mohamed Salman Mohamed

mohamed.mohamed@su.edu.krd

تاريخ استلام البحث 2020/11 /6 تاريخ قبول النشر 2021/ 1 /14 تاريخ النشر 2021/8 / 5

المستخلص

يعتمد العراق بشكل يكاد يكون كلياً على الإيرادات النفطية، وتؤثر التقلبات في أسعار النفط في خطته المالية، وبالتالي في قدرته في القيام بالتزاماته المالية وواجباته بشكل سليم. يخوض هذا البحث في تحليل وقياس أثر اعتماد سعر مرجعي لبرميل النفط في اعداد الموازنات السنوية العامة للعراق. وتوصل البحث الى بعض الاستنتاجات من بينها: ان لتبني العراق لسعر مرجعي لبرميل نفطه المصدر اثراً في موازناته العامة خلال مدة البحث، إذ بارتفاع ذلك السعر بدينار واحد فإنه سيعمل على تحسن رصيد الموازنة بمبلغ 258 ديناراً تقريباً. كما ان زيادة الإيرادات النفطية بدينار واحد سيعمل على تحسن رصيد الموازنة ويخفض عجزها. وان تبني العراق لذلك السعر المرجعي يمكنه من تقدير الإيرادات العامة والإيرادات النفطية بشكل سليم، إذ كلما كان السعر المرجعي المتبنى قد تم احتسابه وفق أسس علمية ومدروسة كلما كان تقدير الإيرادات العامة والنفطية أكثر دقة، وكلما كانت الخطط المالية والاقتصادية أكثر قابلية للتطبيق، وكانت إمكانية الوصول الى الأهداف العامة وتحقيقها أكبر. كما قدم البحث بعض المقترحات.

الكلمات المفتاحية: السعر المرجعي لبرميل النفط الخام العراقي، سعر سلة نفوط أوبك، الموازنة العامة، الإيرادات والنفقات العامة، الإيرادات النفطية.

Abstract

Iraq is almost completely depending on oil revenues, the fluctuations in oil prices affect its financial plans, and thus its ability to carry out the duties properly. This research analyzes and measures the impact of adopting a reference price for oil in preparing Iraqi annual public budgets. The research reached some conclusions, including: That Iraq's adoption of a reference price for its exported barrel of oil has an impact on its public budgets during the research period, as that price rises by one dinar, it will improve the budget balance by approximately 258 dinars. Increasing oil revenues by one dinar will improve the budget balance and reduce its deficit. And that Iraq's adoption of that reference price enables it to estimate public revenues and oil revenues properly, as the more the adopted reference price has been calculated according to scientific bases, the more accurate the estimate of public and oil revenues, and the more applicable the financial and economic plans, and the accessibility to general goals and achieve them is greater. The research also made some suggestions.

Keywords: reference price of a barrel of Iraqi crude oil, the price of the OPEC basket of oils, the general budget, revenues Public expenditures, oil revenues.

المقدمة

يعد النفط سلعة استراتيجية، وان سعره يعتمد على آليات السوق وعلى: دور الدول المستهلكة ومنظمة الطاقة الدولية، والمضاربة، والأزمات والكوارث العالمية بأشكالها السياسية والبيئية والطبيعية والصحية (آخرها: جائحة كورونا "كوفيد19" التي شلت الحياة والاقتصاد العالمي) هذا من جهة، والى ظهور مصادر بديلة للطاقة بخاصة المتجددة والنظيف منها، فضلاً عن تحول معظم المستهلكين الى منتجين للنفط، او انهم يبحثون عن المصادر الأخرى للطاقة من جهة اخرى. تعتمد الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام على الإيرادات النفطية (الدول الريعية). ويتبنى العديد منها اسعاراً مرجعية لنفطها عند اعداد الموازنات السنوية، إذ تؤثر التقلبات في أسعار النفط في الإيرادات النفطية صعوداً وهبوطاً وبالتالي في القدرات والخطط والالتزامات المالية للدول المنتجة والمصدرة بما فيها العراق.

أهمية البحث: تتبع أهمية البحث من خلال:

1. البحث في موضوع اعتماد سعر نفط مرجعي عند اعداد الموازنة العامة للعراق. وتأثير هذا السعر على احتساب الإيرادات النفطية التي على أساسها يقوم العراق بالتزاماته الانفاقية والمالية.
2. الوصول الى نتائج ذات دلالات اقتصادية وإحصائية تبين نجاعة اعتماد سعر مرجعي للنفط العراقي في الموازنات العامة السنوية من عدمه.

مشكلة البحث: اعتماد العراق بشكل يكاد يكون كلياً على ايراد مبيعات النفط الخام المصدر، وهذا الاعتماد يجعله يعتمد سعر معين محدد لبرميل النفط كمييار لاحتساب الإيرادات النفطية المتوقعة عند اعداده الموازنات العامة السنوية. وجراء التعبير والنقل في سعر النفط الذي يكون قريباً او دون السعر المرجعي يجعل العراق غير قادر على تنفيذ سياساته وخطته المالية والاقتصادية من جهة، كما يخفق في تحقيق الأهداف الرئيسية المستهدفة من الموازنات العامة والسياسات والخطط المالية والاقتصادية من جهة أخرى.

فرضية البحث: تتمثل فرضية البحث في:

1. ان اعتماد سعر مرجعي لبرميل النفط المصدر في اعداد الموازنة العامة السنوية يؤثر ايجابياً في تحقق الموازنة العامة ويساهم في الاستقرار المالي للعراق خلال مدة البحث.
2. كون السعر المرجعي لبرميل النفط المعتمد اعلى من السعر السوقي سيؤثر سلبياً في حصيللة الإيرادات النفطية وفي تحقق الموازنة العامة العراقية كما مخطط لها وفي الاستقرار المالي خلال مدة البحث.

هدف البحث: يهدف البحث الى:

1. قياس وتحليل أثر تغير أسعار النفط عند اعتماد سعر مرجعي لبرميل النفط في اعداد الموازنة العامة العراقية خلال مدة البحث.
2. تحليل أثر تغير السعر المرجعي لبرميل النفط المعتمد في اعداد الموازنة العامة في الاستقرار المالي والاقتصادي خلال مدة البحث.
3. طرح بعض المقترحات التي تساهم في تقليل او تفادي أثر تقلبات أسعار النفط في اعداد الموازنات العامة للعراق خلال مدة البحث من خلال إمكانية تنويع مصادر الدخل.

منهجية البحث: يعتمد البحث في تحقيق فرضيته والوصول الى أهدافه أسلوب التحليل الوصفي والأسلوب الكمي في قياس أثر تقلبات أسعار النفط المرجعية المعتمدة في اعداد الموازنات العامة للعراق خلال مدة البحث وذلك باستخدام البرامج الحاسوبية الجاهزة المساعدة في عمليات القياس والتحليل الاحصائي (Eviews11).

نطاق البحث: يعتمد البحث النطاقين الآتيين:

- النطاق المكاني (الجغرافي): جمهورية العراق الاتحادي.
- النطاق الزمني: الموازنات العامة السنوية للعراق للمدة 2006-2020.

هيكلية البحث: لكي يمكن تحقيق اهداف البحث فقد قسم الى المحورين الآتيين: الأول: خصص لتحليل أسعار النفط والموازنات العامة السنوية للعراق للمدة 2006-2020، اما المحور الثاني فقد خصص لقياس أثر استخدام السعر المرجعي لبرميل النفط المصدر في اعداد الموازنات العامة السنوية للعراق لمدة البحث، كما اشتمل البحث على مجموعة من الاستنتاجات والنتائج وبعض المقترحات.

الدراسات السابقة: تناولت العديد من البحوث والدراسات موضوع سعر النفط وتقلباته او صدماته، وأثر تقلباته في الإيرادات العامة، او في النفقات العامة، او في السياسات المالية، او في الموازنات العامة، والتي يمكن طرح بعضاً منها حسب التسلسل الزمني من الاقدم الى الاحدث بالشكل الآتي:

1. بحث: الموسوي، د. عبدالرسول عبدالرزاق، 2009، بعنوان: **التذبذبات في أسعار النفط الخام العالمية واثرها على الميزانية العراقية**. يبين البحث ان الاقتصاد العراقي ليس معزولاً عن الازمة الاقتصادية العالمية، وان التراجع في أسعار النفط الخام يؤثر في إيرادات النفط المصدر التي تشكل عنصراً هاماً في إجمالي الناتج المحلي العراقي وفي موازنته السنوية العامة.

2. بحث البصام والشريفة، 2013، والمعنون: **مخاطر واشكاليات انخفاض أسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وضرورة تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية دراسة تحليلية**. هدف البحث الى تشخيص واشكاليات انخفاض أسعار النفط المتكررة في اعداد الموازنة العامة. كما قدم البحث ملخصاً للموازنات العامة منذ تأسيس الدولة العراقية في عام 1921 ولغاية 2012. كما طرح بعض المقترحات من أهمها: ضرورة تفعيل مصادر الدخل غير النفطية لتمويل الموازنة العامة في العراق.

3. بحث: عبدالقادر، د. قادري، 2017، بعنوان: **مدى فعالية سعر برميل النفط المرجعي في اعداد الميزانية العامة في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط الجزائري**. يبين البحث ان الجزائر تعتمد على النفط كمصدر رئيس في الحصول على إيراداتها المالية، وتحديد الإيرادات العامة يعتمد على توقعات بشأن متوسط سعر برميل النفط الذي يتميز بتقلبات مستمرة، وان سعر برميل النفط المرجعي غير فعال بسبب عجز الميزانية العامة والذي يكون له عواقب وخيمة على استقرار الاقتصاد الجزائري.

4. دراسة: صندوق النقد الدولي، تموز 2019، بعنوان: العراق - قضايا مختارة (IMF: Iraq- Selected Issues). اشارت الدراسة الى ان قطاع النفط العراقي قد حقق عائدات كبيرة منذ عام 2003، والتي تجاوزت مبلغ 850 مليار دولار بين عامي 2003 و2018، وهي فترة من الإنتاج المتزايد والمتزامن مع أسعار عالمية للنفط ملائمة بشكل عام. كما اشارت الى انعكاس اثار تغير أسعار النفط على المدى المتوسط إلى أقل بكثير من المستويات اللازمة لتحقيق التوازن في الموازنة العامة. ومن بين الاستنتاجات التي توصل اليها هو انه يمكن لإطار سياسي قوي أن يساعد العراق على إدارة التحديات الناشئة عن الاعتماد الواسع على عائدات النفط المتقلبة. والذي يتطلب ان تتحول السلطات في العراق من صياغة السياسة المالية في سياق الموازنة السنوية الى التخطيط المالي العام متعدد السنوات، مدعوماً بعمليات موازنة قوية وبأنظمة ادارة المالية العامة. مما سيساعده على فصل الإنفاق عن عائدات النفط. وبين ان العراق يحتاج إلى إطار قوي للسياسة المالية للتعامل مع مخاطر تقلب أسعار

النفط، وتقليل التقلبات الدورية وضمان توجيه الموارد نحو الإنفاق على إعادة الإعمار والتنمية الذي تشتد الحاجة إليه.

انصب تركيز الدراسات السابقة اعلاه: على الانخفاض في أسعار النفط والاثّر السلبي لذلك الانخفاض في المواضيع المشار اليها، ومعظمها اعتمدت الأسلوب الوصفي في التحليل، كما اعتمدت قسماً منها أسلوب القياس الكمي، في حين ان قسماً اخر اعتمد سعر ثابت لبرميل النفط المعتمد خلال مدة الدراسة او البحث. اما ما يميز هذا البحث عن الدراسات السابقة اعلاه هو:

- التركيز على سعر مرجعي معتمد لبرميل النفط إزاء كل موازنة عامة سنوية خلال مدة البحث، على وفق ما جاء في قوانين الموازنات العامة السنوية للعراق والمنشورة في الجريدة الرسمية (الوقائع العراقية)، عكس معظم الدراسات الأخرى التي اعتمدت سعراً مفترضاً للسنياريوهات (البدايل) المتاحة او سعراً موحداً لسنوات متتالية وهكذا.
- اعتماد الدينار العراقي في احتساب قيم الإيرادات النفطية والعامة والنفقات العامة والاسعار من خلال الاخذ بنظر الاعتبار سعر الصرف المدرج في الموازنات العامة السنوية للعراق.
- اعتماد الاسلوبين التحليلي الوصفي والتحليلي الكمي معاً.

المحور الأول

تحليل أسعار النفط والموازنات العامة للعراق للمدة 2006-2020

يعد النفط سلعة استراتيجية وحيوية لمعظم الاقتصادات (اليوسف، 2015، 35). وان سعر النفط يعبر عن: قيمة وحدة السلعة النفطية بوحدات نقدية معينة في مدة زمنية معينة (شباب، 2019، 89)، وقد يعادل السعر قيمة برميل النفط او لا يعادله أي انه قد يكون اقل من قيمته او يساويه او يزيد عليه (علّة، 2017، 100). ويعرف سعر النفط على انه: الشكل النقدي لقيمة برميل النفط الخام المكون من (42) جالوناً معبراً عنه غالباً بالدولار الأمريكي (الهيبي، 2000، 73). تتسم أسعار النفط بالتقلب الشديد في الامد القصير، وعلى المدى الطويل شهدت سوق النفط ست دورات رواج وكساد كبيرة (البنك الدولي، 2016، 2)، بعبارة أخرى تعرضت الاقتصادات بخاصة الربيعية منها الى صدمات نفطية عديدة، عموماً يوجد أنواع مختلفة للصدمات النفطية¹ كلاً منها قد يؤثر بشكل إيجابي او سلبي بالاقتصادات العالمية.

والتعريف الاجرائي للسعر المرجعي: هو السعر المقدر لبرميل النفط الذي سيصدر ويعتمد في احتساب الإيرادات المتوقع تحقيقها من تصدير النفط لغرض اعداد الموازنة العامة، وقد يكون اعلى او أدنى او مساوٍ لكل من متوسط سعر سلة أوبك والسعر العالمي للنفط.

¹ للمزيد عن أنواع الصدمات يمكن الاستفادة من: * صالح، د. اسراء سعيد وفرحان، د. اسراء عبد، 2018، بعنوان: قياس وتحليل تأثير الصدمات النفطية على السياسة المالية في العراق للمدة 2003-2014، مجلة كلية الكوت الجامعة، السنة الثالثة، المجلد الثاني، العدد 1. * الكبيسي، أ. د محمد صالح سلمان واللامي، عبدالحاميد عبدالهادي حميد، 2018، دراسة تحليلية لصدمات أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، الأسباب والنتائج، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 24، العدد 104، جامعة بغداد، ص-ص: 257-258. والصفحات 260-271 من ذات المصدر بخصوص العرض التاريخي للصدمات النفطية المذكورة فيه فعددها 6 صدمات. ويرى البحث ان الصدمة الأخيرة (2019-2020) هي سلبية والناجمة عن نقشي جائحة كورونا والتي شلت الاقتصاد العالمي بشكل عام وسوق النفط بشكل خاص فان عدد تلك الصدمات سيكون 7 صدمات نفطية إيجابية وسلبية مختلفة التأثير.

اما الموازنة العامة فأنها تعد المحور الذي تدور حوله جميع أعمال الدولة ونشاطاتها في جميع المجالات على اختلاف أنواعها (الدعوي، 2018، 22). إذ انها خطة لفترة مالية قادمة تستخدمها الدولة في تنفيذ أولوياتها الاقتصادية على المدنيين القريب والبعيد، حيث تبدأ عملية إعداد الموازنة قبل بدء السنة المالية التي تغطيها الموازنة بعدة شهور حتى يمكن تحويلها إلى قانون قبل بداية السنة المالية (الانباري، 2016، 18-20).

عديدة هي تعريفات الموازنة العامة، من بينها، كونها: خطة تتضمن تقديراً لنفقات الدولة وإيراداتها خلال مدة قادمة غالباً ما تكون سنة واحدة ويتم هذا التقدير في ضوء الاهداف التي تسعى اليها السلطة السياسية (العامري والحلو، ط2 2020، 116). او انها: خطة يعبر عنها بشروط نقدية بحيث تكون كافية لتغطية مدة زمنية مستقبلية عادة ما تكون سنة مقسمة إلى أشهر (الدعوي، 2018، 22). وتعرف بأنها: وثيقة رسمية تحتوي على نفقات وإيرادات حكومة دولة ما، ضمن خطة مالية تمكن الحكومة من انجاز القرارات المتعلقة بتنفيذ مجمل السياسات التي تقوم الحكومة بتنفيذها تجاه المجتمع الذي تخدمه (البصام والشريدة، 2013، 7). كما تعرف كونها: وثيقة رسمية تظهر الأهداف وكيفية تحقيقها بصيغة رقمية وضمن أمد زمني معين (الجميل، 2008، 23). مما تقدم يتبين ان الموازنة العامة هي توقع واجازة لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مقبلة غالباً ما تكون سنة (العامري والحلو، ط2 2020، 132).

وبناءً على العرض المختصر لأدبيات سعر النفط والموازنة العامة، فان هذا المحور يبحث في تطورات سعر النفط العراقي، والموازنات العامة السنوية لمدة البحث بشكل مختصر وكالاتي:

أولاً: تطور أسعار النفط العراقي خلال المدة 2006-2020

ثانياً: الموازنات السنوية العامة للعراق خلال المدة 2006-2020

أولاً: تطور أسعار النفط العراقي خلال المدة 2006-2020

ينتج العراق بحدود 4% من امدادات النفط العالمية، ويمتلك إمكانات هائلة تسمح له بزيادة مساهمته في امدادات النفط نتيجة: لما يمتلكه من احتياطات مثبتة هائلة أولاً، وتكلفة إنتاج هي من أقل مستويات التكلفة في العالم نظراً لطبيعته الجيولوجية غير المعقدة نسبياً ثانياً (صندوق النقد الدولي، 2015، 2). يهتم هذا الجزء بتتبع تطور أسعار النفط العراقي وأسعار سلة أوبك، والذي يسعر على أساسه النفط العراقي سواء أكان بذات السعر أم اعلى او أدنى منه حسب ما تتطلبه مصلحة العراق في تسويق نفطه، وكما في الجدول (1).

الجدول (1) مقارنة سعر برميل النفط المعتمد من قبل العراق في اعداد الموازنات العامة مع

متوسط سعر سلة أوبك والفرق بينهما للمدة 2006-2020 (دولار/ برميل)

السنة	سعر أوبك	السعر المرجعي	الفرق بين السعرين	سعر الصرف	السنة	سعر أوبك	السعر المرجعي	الفرق بين السعرين	سعر الصرف
2006	61.08	55.81	- 5.27	1166	2014	97.07	90	-7.07	1166
2007	69.08	63.47	- 5.61	1166	2015	51.20	56	4.8	1166
2008	94.45	85.18	- 9.27	1166	2016	41.19	45	3.81	1182
2009	61.6	70	8.4	1166	2017	53.13	44.4	-8.73	1182
2010	77.45	65	3.4	1166	2018	69.51	46	-23.51	1182
2011	107.46	76.5	-30.96	1166	2019	66.5	56	-10.5	1182
2012	109.45	85	-24.45	1166	2020	34.63	40.51	5.88	1182

				*	1166	-15.87	90	105.87	2013
--	--	--	--	---	------	--------	----	--------	------

المصدر: سعر أوبك: بريتش بتروليوم (BP)، النشرة السنوية لسنة 2019، ص24، انترنت. * متوسط أسعار النصف الأول من سنة 2020 اعداد الباحث بالاعتماد على النشرات الشهرية لمنظمتي أوبك واوبك. السعر المرجعي: 1. وزارة العدل العراقية، الوقائع العراقية اعداد متفرقة للسنوات 2006-2020، بغداد. 2. وزارة النفط العراقية، بيانات شهرية، شركة تسويق النفط الوطنية "سومو". 3. وزارة التخطيط العراقية، المجموعة الإحصائية 2018-2019، الجهاز المركزي للإحصاء، متاحة على الموقع الرسمي للجهاز. 4. الحلبي، عصام، 2016، تأثير انخفاض أسعار النفط في العراق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 7 تشرين ثاني 2015، الجدول 1 ص 110. * حسب موازنة 2020 التقديرية، بينما سعر أوبك هو متوسط لأشهر النصف الأول من سنة 2020 حسب بورصة دبي.

يبين الجدول (1) أعلاه:

1. ما يخص متوسط سعر سلة أوبك: أ. ان سعر سلة أوبك مر بتقلبات عديدة خلال مدة البحث، شكلت صدمات إيجابية احياناً وكانت في صالح الدول المنتجة والمصدرة للنفط، وسلبية احياناً أخرى كانت في صالح الدول المستهلكة والمستوردة للنفط، كانت الصدمة الأولى للنفط في عام 1972 (تعد صدمة إيجابية للعراق وللدول المصدرة الاخرى) وتبعتها 5 صدمات اخرى خلال مدة البحث اخرها كان في سنة 2014 (وإذا ما اخذنا بنظر الاعتبار الوضع خلال تفشي جائحة كوفيد19 "فايروس كورونا" التي شلت الاقتصاد العالمي برمته واثرت كثيراً في قطاع النفط على مستوى العالم فيمكن عدّها الصدمة رقم 7 التي تمثل بكل الاشكال صدمة سلبية للدول المنتجة والمصدرة للنفط). لا يجب اغفال ان العراق لم يستفد بشكل جيد من الصدمات الإيجابية للنفط.

ب. ان اعلى متوسط سعر وصلت اليه سلة أوبك بلغ 109.45 دولار للبرميل سنة 2012، تلاه متوسط السعر السنوي لتلك السلة والذي بلغ 107.46 دولاراً للبرميل في سنة 2011، ومتوسط سعر البرميل والذي بلغ 105.87 دولاراً في سنة 2013، في حين كان ادنى متوسط سعر قد بلغ 23.12 دولاراً للبرميل في سنة 2001، وإذا ما اخذنا بنظر الاعتبار تقلب سعر النفط عالمياً جراء تباطؤ أداء الاقتصاد العالمي خلال عام 2019 ووضع السوق النفطية غير المستقر (وأثار تفشي جائحة كوفيد19 في الاقتصاد بعامة وسوق النفط بخاصة من جهة، واتفاقية أوبك بلص "دول منظمة أوبك وخارجها بخاصة روسيا" من جهة أخرى) فيلاحظ ان سعر سلة أوبك لشهر نيسان 2020 وصل لأدنى مستوياته خلال 20 سنة اذ بلغ 17.7 دولار للبرميل، وان برميل النفط العراقي لذات الشهر قد بيع بمبلغ 14.639 دولار (وزارة النفط العراقية، النشرة الشهرية).

2. ما يخص السعر المرجعي والموازنة العامة: أ. اعتمد العراق في اعداد موازناته العامة في معظم السنوات اسعاراً لنفطه المصدر تختلف عن متوسط اسعار سلة أوبك زيادةً او نقصاناً. أي انه قد يبيع نفطه بسعر يقل في معظم الأحيان عن متوسط سعر تلك السلة وحسب حالة السوق ومصصلحة العراق، وذلك لضمان مشتريه من جهة، وللاستمرار في الحصول على تدفقات مالية تدخل خزينته العامة من جهة اخرى. ب- بما ان الموازنة العامة هي خطة لسنة مالية قادمة، فان اعدادها يعتمد سعراً لبرميل النفط المتوقع تصديره في تلك السنة، ويرى البحث ان هذا السعر يعتمد على متوسط سعر برميل النفط العراقي المصدر في السنة القائمة وكذلك متوسط سعر سلة أوبك فضلاً عن دراسة اتجاه الطلب العالمي على النفط وقدرات الإنتاج له وللدول المنتجة والمصدرة داخل وخارج أوبك، لذلك فقد يكون السعر المعتمد قريباً (اعلى او أدنى) من السعر السوقي لبرميل النفط.

3. الفرق بين ايراد السعريين (المرجعي ومتوسط السعر السوقي لبيع النفط) يعد ايراداً اضافياً (وفر) الى جانب الايراد من الفرق بين سعري الصرف المعتمد في الموازنة العامة وسعر الصرف الرسمي.

4. تبنى العراق سعر صرف ثابت عند 1166 دينار/ دولار لغاية نهاية السنة المالية 2015، وخفض سعر الصرف (خفض سعر الدينار امام الدولار) ليصبح 1182 دينار/ دولار، بانخفاض قدره 16 دينار/ دولار وبنسبة 1.37%، وتداعيات ذلك على الموازنة العامة بمكوناتها (الإيرادات العامة والنفقات العامة)، إذ على الرغم من زيادة الإيرادات المقومة بالدينار عند انخفاض سعر الصرف والتي تعمل على إمكانية الحكومة من القيام بواجباتها الا انها بالمقابل ستتحمل عبئاً أكبر جراء المعاملات الخارجية (التأثير في ميزان المدفوعات بعامة).

يمكن بيان سعر وكمية وقيمة مبيعات النفط العراقية للنصف الأول من سنة 2020 كما في الجدول (2).

الجدول (2) سعر وكمية وقيمة النفط العراقي المصدر خلال النصف الأول من سنة 2020

الشهر	السعر/ دولار	الكمية/ برميل	قيمة النفط المصدر بالمليار	
			دولار	دينار
كانون ثاني	60.139	100,941,933	6,070.547	7,175.387
شباط	49.232	95,805,196	4,716.681	5,575.117
آذار	28.356	101,392,918	2,875.098	3,398.366
نيسان	14.639	100,532,427	1,471.694	1,739.542
أيار	21.45	96,039,852	2,060.055	2,434.985
حزيران	33.984	81,006,497	2,752.925	3,253.957
المتوسط	34.633	95,953,137	3,324.50	3,929.559

المصدر: 1. وزارة النفط العراقية، شركة تسويق النفط الوطنية (سومو). <https://www.somooil.gov.iq/exports>

2. احتساب المتوسط من قبل الباحث.

يتضح من الجدول (2) أعلاه الآتي:

أ. ان سعر برميل النفط العراقي المصدر خلال شهر كانون ثاني كان الأعلى خلال أشهر النصف الأول من السنة وهي تعادل 4 اضعاف سعر برميل النفط المباع في شهر نيسان منه والبالغ 14.64 دولار/ برميل، وثلاثة اضعاف سعر البرميل لشهر أيار (21.45 دولار/برميل).

ب. تذبذب كمية النفط العراقي المصدر: كانت الكمية المصدرة في شهر كانون الثاني هي الأكبر وذلك لإيفاء العراق بالعقود المبرمة لبيع النفط قبل تفشي جائحة كوفيد19، وان معظم نفطه المصدر كان يتجه نحو الشركات الصينية والهندية والذي تأثر اقتصادهما بتفشي الجائحة مما اثر في الطلب على النفط، وان ادنى كمية مصدرة من النفط كانت في شهر حزيران والتي بلغت بحدود 81 مليون برميل وهي كمية اقل من الكمية المصدرة في شهر كانون ثاني بمقدار 19,935,436 برميل (تشكل نسبة 19.75%) أي ان الكمية المصدرة لشهر حزيران تبلغ 80.25% من حجم النفط المصدر لشهر كانون الثاني.

ج. عند مقارنة إيرادات مبيعات النفط خلال هذه الفترة، يلاحظ تذبذبها هي الأخرى معتمدة في ذلك على تقلبات الأسعار وتذبذب الكميات المصدرة، إذ ان اعلى ايراد سجل في شهر كانون ثاني وبلغ 6 مليار و87 مليون دولار (7 تريليون و184 مليار دينار)، واقل ايراد كان في شهر نيسان إذ بلغ مليار و471 مليون دولار (1 تريليون و740 مليار دينار) رغم تقارب كمية النفط المصدر للشهرين إذ ان حجم النفط المصدر في شهر نيسان كان قد بلغ 100,532,427 برميل وهو يقل عما صدر في شهر كانون ثاني بمقدار 409,506 برميل.

د. تقدر الأموال التي فقدها (خسرهما) العراق جراء تقلب الأسعار خلال النصف الأول من سنة 2020، والذي يحسب بضرب سعر برميل النفط لشهر كانون الثاني منه والبالغ (60.139 دولار/برميل) بكميات النفط المصدر للأشهر الخمس الأخرى مبلغاً قدره 14 مليار و676 مليون دولار (17 تريليون و347 مليار دينار).

هـ. أثر التراجع في إيرادات النفط في البرامج المالية، وفي البرامج الاقتصادية والاستثمارية، فضلاً إلى لجوء العراق إلى البحث في المعالجات لسد الفجوة بين الإيرادات العامة (النفطية خاصة) والنفقات العامة، سواء بالاقتراض الداخلي والخارجي أم باللجوء إلى البدائل الأخرى من مصادر الإيراد الداخلية إلى جانب محاولة ترشيد النفقات العامة وإبطاء تنفيذ المشاريع الاستثمارية أو تأخيرها أو تأجيلها.

ثانياً: الموازنات العامة السنوية للعراق خلال المدة 2006-2020

يعتمد العراق بشكل واسع في تمويل موازناته العامة السنوية على الإيرادات النفطية، ويتجلى هذا من خلال نسب مساهمة حصيلة مبيعات النفط المصدر. يمكن احتساب حجم الإيرادات النفطية التي تمول الموازنة العامة باستخدام الأسعار المرجعية المعتمدة لبرميل نفطه عند اعداد الموازنات العامة السنوية كما مدرجة في الجدول (3).

الجدول (3) حجم الإيرادات النفطية باستخدام الاسعار المعتمدة لبرميل النفط العراقي المصدر

في اعداد الموازنات العامة السنوية للمدة 2006-2020

السنة	السعر المرجعي بالدولار	حجم التصدير برميل/ يوم	الإيرادات النفطية المقدره/ مليار دولار	سعر الصرف	الإيرادات النفطية المقدره/ مليار دينار *
2006	55.81	1,780,380	36,267.498	1166	42,287.9
2007	63.47	1,521,672	35,251.890	1166	41,103.691
2008	85.18	2,087,323	64,896.333	1166	75,669.112
2009	70	1,595,374	40,761.806	1166	47,528.262
2010	65	2,161,495	51,281.469	1166	59,794.180
2011	76.5	2,200,000	61,429.500	1166	71,626.797
2012	85	2,600,000	80,665	1166	94,055.390
2013	90	2,900,000	95,265	1166	111,078.990
2014	90	3,400,000	111,690	1166	130,230.540
2015	56	3,300,000	67,452	1166	78,649.032
2016	45	3,750,000	61,594	1182	72,803.813
2017	44.4	3,300,000	53,479.800	1182	63,213.124
2018	46	3,888,000	65,279.520	1182	77,160.393
2019	56	3,880,000	79,307.200	1182	93,741.110
2020	40.51	3,033,273	44,850.430	1182	53,013.208

المصدر: اعد بالاعتماد على: 1. وزارة العدل العراقية، الوقائع العراقية، اعداد متفرقة للسنوات 2006-2020، بغداد. وان حجم النفط المصدر من قبل إقليم كردستان- العراق قد أدرج ضمن النفط الاتحادي المصدر اعتباراً من سنة 2011 ومقدارها بالألف برميل (100، 175، 250، 400، 250، 250، 250، 250، 250، 250) للسنوات

(2011-2020) على التوالي. 2. وزارة النفط، العراقية بيانات شهرية، شركة تسويق النفط الوطنية "سومو" انترنت.3. وزارة التخطيط العراقية، المجموعة الإحصائية 2018-2019، الجهاز المركزي للإحصاء. من الجدول (3) يتبين الآتي:

أ. لم تدرج بالموازنات العامة للسنوات 2006-2010 الأسعار التي تعتمد عليها الحكومة في اعداد الموازنات العامة، كذلك لم تشر الى حجم النفط اليومي المصدر، لذا اهتم البحث باحتساب حجم التصدير اليومي للنفط اعتماداً على الإيرادات النفطية وكل من سعر سلة أوبك للسنوات 2006-2010 وسعر الصرف المعتمد في المعاملات الرسمية البالغ 1166 دينار لكل دولار للسنوات تلك. بينما للسنوات 2011-2020 اعتمدت الأسعار وكميات النفط المدرجة في الموازنات العامة لهذه السنوات فضلاً عن أسعار الصرف بشكل واضح وصريح.

ب. التذبذب الواضح في حصيلة الإيرادات النفطية خلال مدة البحث (تذبذب حجم النفط اليومي المصدر، مع تزايد إمكانات العراق في قطاع النفط، من 1.78 مليون برميل/يوم سنة 2006 الى 3.88 مليون برميل/ يوم سنة 2019)، وقد يرجع ذلك الى تحسن الأسعار احياناً او ارتفاع حجم التصدير، او الاثنتين سوياً احياناً اخرى.

ج. ان متوسط سعر النفط العراقي خلال النصف الأول من سنة 2020 كان قد بلغ 34.633 دولار/ برميل (الجدول 2)، اما السعر المعتمد في مسودة موازنة سنة 2020 فقد بلغ 40.51 دولار/ برميل (مما يعني ان فارق السعرين يبلغ 5.88 دولار/ برميل) وهو سعر فيه نوع من التفاؤل (رغم ان المؤشرات الاقتصادية الكلية لمعظم الاقتصادات العالمية لا تشير الى تعافي الاقتصادات وتجاوز اثار تفشي جائحة كوفيد19).

من خلال تحليل سعر سلة نفوط أوبك وسعر النفط المرجعي للعراق والذي على أساسه احتسبت الإيرادات النفطية أعلاه التي تمثل جزءاً من الإيرادات العامة المدرجة بالموازنة، يمكن البحث في الموازنات العامة السنوية للعراق (الإيرادات العامة والنفقات العامة) لمدة البحث (2006-2020) حسب ما مدرج في الجدول (4).

الجدول (4) الإيرادات النفطية المقدرة والموازنات العامة للعراق للمدة 2006-2020 (مليار دينار)

السنة	الإيرادات النفطية 1	الإيرادات العامة 2	نسبة 2/1 %	النفقات العامة 4	رصيد الموازنة (عجز او فائض) 5	نسبة 2/5 %
2006	42,287.9	45,392.30	93.16	50,963.16	5,570.86 -	12 -
2007	41,103.69	42,064.53	97.72	51,727.47	9,662.94 -	23 -
2008	75,669.11	80,476.11	94.03	86,683.84	6,207.73 -	8 -
2009	47,528.26	50,408.22	94.29	69,165.52	18,757.31 -	12 -
2010	59,794.18	61,735.31	96.86	84,657.47	22,922.16 -	37 -
2011	71,626.80	80,934.79	88.5	96,662.77	15,727.98 -	19 -
2012	94,055.39	102,326.90	91.92	117,122.93	14,796.03 -	14 -
2013	111,078.99	119,296.66	93.11	138,424.61	19,127.95 -	16 -
2014	130,230.54	139,640.63	93.26	163,416.52	23,775.89 -	17 -
2015	78,649.03	94,048.36	83.63	119,462.43	25,414.07 -	27 -
2016	72,803.81	81,700.80	89.11	105,895.72	24,194.92 -	30 -
2017	63,213.12	82,069.67	77.03	107,089.52	25,019.85 -	30 -

14 -	12,514.52-	104,158.18	84.20	91,643.67	77,160.39	2018
26 -	27,537.93-	133,107.62	88.8	105,569.69	93,741.11	2019
120 -	81,181.59-	148,606.81	78.63	67,425.22	53,013.21	*2020

المصدر: العمود الأول: العمود السادس من الجدول (3) من البحث. العمودان الثاني والرابع (الإيرادات العامة والنفقات العامة الواردة في الموازنات العامة السنوية لمدة البحث) بالاعتماد على: وزارة العدل العراقية، الوقائع العراقية، اعداد متفرقة للسنوات 2006-2020، بغداد. - احتسبت النسب ورصيد الموازنة من قبل الباحث.

يلاحظ من الجدول (4):

أ. اعتماد العراق "أولوية الانفاق العام على الإيرادات العامة"، وهذا جلي من خلال تزايد الانفاق العام سنة بعد اخرى، إذ يبين الجدول ان أدنى انفاق عام اشتملته الموازنة العامة كان في سنة 2006 والذي بلغ بحدود (51) واحد وخمسين ترليون دينار، واعلى حجم للأنفاق العام كان في سنة 2013 إذ بلغ (138.42) مئة وثمان وثلاثون ترليون واربعمئة وعشرون مليار دينار، اما عند الاخذ بالاعتبار مسودتي موازنة سنتي 2014 و2020 فيلاحظ ان اعلى حجم للأنفاق العام كان في سنة 2014 والبالغ (163.42) مئة وثلاث وستون ترليون واربعمئة وعشرون مليار دينار وقد يكون السبب في هذا الحجم الكبير هو العمليات العسكرية ضد الجماعات الإرهابية (داعش) الى جانب استمرار القيام بالأنفاق الجاري والاستثماري والايفاء بالالتزامات الخارجية.

ب. إن نسبة مساهمة الإيرادات النفطية المدرجة في الموازنة العامة خلال مدة البحث تراوحت ما بين 77.03% (سنة 2017 كأدنى نسبة) و97.72% (سنة 2007 كأعلى نسبة). يلاحظ ان نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة السنوية المقدره في الموازنة منذ سنة 2015 بدأت تقل عن 90% وقد يعود هذا الى تراجع إيرادات النفط، وعدم قدرة الإيرادات النفطية من تلبية الحجم المتزايد من النفقات العامة لكبر حجم الموازنة العامة بدءاً من تلك السنة.

ج. عند ملاحظة رصيد الموازنة العامة خلال مدة البحث، يتبين ان كل الموازنات العامة تعاني من العجز المقدر (العجز المخطط) لكن بأحجام ونسب مختلفة، ويعود ذلك الى اعتماد سعر مرجعي لبرميل النفط العراقي يقل غالباً عن سعر سلة نفوط أوبك وعن السعر العالمي للنفط، ادناها كقيمة كان في سنة 2006 بعجز بلغ (5,571) مليار دينار) أي 5 ترليون وخمسمئة وواحد وسبعون مليار دينار والذي يعادل 10.93% من موازنة سنة 2006، بينما اعلى حجم عجز كقيمة كان في سنة 2010 والذي بلغ (27,538) مليار) 27 ترليون وخمسمئة وثمان وثلاثون مليار دينار وهي تعادل 20.69% من حجم الموازنة العامة لتلك السنة والذي تم تغطية جزء منه عن طريق الاقتراض الداخلي، اما كنسبة فأن اعلى حجم عجز بلغ 37% في سنة 2010 (وإذا ما اخذنا بالاعتبار مسودة الموازنة العامة لسنة 2020 فان حجم العجز فيها كقيمة بلغ "81,181 مليار" أي 81 ترليون ومئة وواحد وثمانون مليار دينار وكنسبة فانه الأكبر إذ بلغ 120% ويعد كبيراً وغير مبرر) والذي قد يغطي في الغالب عن طريق الاقتراض الداخلي والخارجي ومن المبالغ المدورة ومن الوفرة المتحققة من زيادة سعر النفط المصدر او زيادة حجم التصدير (يعتمد بشكل او آخر على اتفاقيات أوبك بشأن حصص التصدير) وغيرها من الوسائل المتاحة، او قد يتم ترشيحها إذا ما اقرت وتم تصديقها، او قد ترحل الى الموازنة اللاحقة.

المحور الثاني

قياس أثر اعتماد سعر مرجعي لبرميل النفط في اعداد الموازنات العامة للعراق لمدة البحث 2006 – 2020

يخوض هذا المحور في قياس أثر اعتماد سعر مرجعي لبرميل النفط في اعداد الموازنات العامة السنوية العراقية لمدة البحث، إذ يستخدم الأدوات القياسية والاحصائية والبرامج الحاسوبية الجاهزة المستخدمة في القياس الاقتصادي ومعالجة البيانات (EViews11)، لتحديد حدود العلاقة الرئيسة فيما بين السعر المرجعي للنفط والموازنة العامة باعتماد سلسلة زمنية لمتغيرات البحث للمدة (2006 – 2020)، والتحليل الاقتصادي لها، ولا بد من القول ان حصيلة منخفضة للإيرادات النفطية سيسهم في حدوث عجز في الموازنة العامة والعكس قد يكون صحيحاً، وبالشكل الآتي:

أولاً: توصيف متغيرات البحث وبناء الانموذج القياسي له خلال المدة 2006 – 2020

ثانياً: تحليل نتائج الانموذج القياسي خلال المدة 2006 – 2020

أولاً: توصيف متغيرات البحث وبناء الانموذج القياسي له خلال المدة 2006 – 2020

من خلال ما تم طرحه من الناحية النظرية ومن تحليل أثر اعتماد سعر مرجعي لبرميل النفط العراقي المصدر في الموازنة العامة وذلك من خلال رصيد الموازنة، كان لا بد من بناء انموذج قياسي لمدة البحث، وان متغيرات البحث المدرجة في الانموذج يمكن بيانها على النحو الآتي:

1. **رصيد الموازنة العامة "BB" Budget Balance**: يمثل صافي الإيرادات العامة (رصيد الموازنة) المتغير التابع او المعتمد للبحث، والذي تم الوصول اليه بعد طرح النفقات العامة من الإيرادات العامة الواردة في الموازنات العامة.
2. **السعر المرجعي لبرميل النفط "ROP" Reference Oil Price**: هو سعر قياس برميل النفط العراقي المصدر والذي على اساسه احتسبت الإيرادات النفطية لسنة الموازنة العامة، وقد يكون اعلى او ادنى او مساو لكل من متوسط سعر نفوط سلة أوبك والسعر العالمي للنفط (السعر الحقيقي الذي يباع به النفط العراقي في كل سنة من سنوات مدة البحث)، وهو متغير تفسيري، والعلاقة طردية بينه وبين الإيرادات النفطية والإيرادات العامة وبالتالي برصيد الموازنة.
3. **الإيرادات النفطية المدرجة بالموازنات العامة السنوية المقاسة بالسعر المرجعي "OR" Oil Revenues**: تتمثل في الإيرادات السنوية الواردة بالموازنات العامة السنوية للعراق باعتماد سعر النفط المرجعي وسعر الصرف المعتمدين في اعداد كل موازنة سنوية، وهو من المتغيرات التفسيرية، ومن ناحية المنطق الاقتصادي فأن العلاقة بين هذه الإيرادات ورصيد الموازنة العامة السنوية ايجابية إذ يتغيران بذات الاتجاه والاشارة.
4. **سعر الصرف "XR" Exchange Rate**: يمثل سعر الصرف المعتمد في كل موازنة عامة خلال مدة البحث لمقابلة او تحويل الإيرادات النفطية الى الدينار العراقي، وهو من المتغيرات التفسيرية، والعلاقة عكسية بينه وبين الإيرادات النفطية والإيرادات العامة وبالتالي برصيد الموازنة المقاس بالدينار، إذ كلما انخفض سعر صرف الدينار زادت الإيرادات العامة بالدينار الذي هو وحدة قياس الموازنة، والعكس صحيح.
5. **فرق الإيرادات النفطية "ORD" Oil Revenue Differences**: هو الفرق بين إيرادات مبيعات النفط بالسعر الفعلي والإيرادات النفطية باعتماد السعر المرجعي وسعر الصرف الوارد في الموازنات، وهو من المتغيرات التفسيرية، والعلاقة بينه وبين الإيرادات النفطية والإيرادات العامة وبالتالي برصيد الموازنة طردية.

بذلك يمكن صياغة أنموذج البحث بالشكل الآتي:

$$ROP = \beta_0 + \beta_1 OR + \beta_2 BB + \beta_3 XR + \beta_4 \mu + \epsilon$$

حيث ان: BB تمثل رصيد الموازنة (الفائض او العجز)

β_0 الحد الثابت β 's معاملات النموذج

ROP السعر المرجعي لبرميل النفط الخام العراقي المصدر المعتمد في اعداد الموازنة العامة السنوية

OR الإيرادات النفطية المدرجة بالموازنات العامة السنوية المقاسة بالسعر المرجعي

XR سعر الصرف المعتمد في الموازنة العامة

ORD فارق الإيرادات النفطية بين السعيرين (الفعلي والمرجعي) μ المتغير العشوائي

ثانياً: تحليل نتائج الانموذج القياسي خلال المدة 2006 - 2020

بعد التعامل مع البيانات باستخدام البرنامج (EViews11) باعتماد طريقة تحليل الانحدار التراجعي (Backward

Regression Analysis) تم الحصول على النتائج كما موضحة بمجموعة الجدول (5).

إذ تبين ان أفضل نموذج مقدر يتوافق مع المتطلبات الإحصائية والقياسية والاقتصادية هو الآتي:

$$ROP = -19486.902 + 257.529 OR - 0.205 BB$$

t -2.726 2.165 -2.635

R² 41.5% R⁻² 30.9% D.W 1.91 F 3.900

تبين المعادلة أعلاه انه بتغير السعر المرجعي ارتفاعاً بدينار واحد سيعمل على تحسن رصيد الموازنة بمبلغ 258

ديناراً تقريباً، وهو ما يتطابق مع النظرية الاقتصادية أي انه بزيادة السعر المرجعي سترتفع الإيرادات النفطية، واهم ما

يشير اليه النموذج ان السعر المرجعي له دور واضح وفاعل في الموازنات العامة للعراق لمدة البحث وهو ما قام البحث

باعتماده. كما ان زيادة الإيرادات النفطية بدينار واحد سيعمل على تحسن رصيد الموازنة وبتخفيض العجز فيه هنا

بمقدار 0.205 دينار والعكس صحيح. وان متغيرات النموذج تفسر 31% من التغير في رصيد الموازنة، وان 69%

من التغيرات في ذلك الرصيد يعود الى السياسات والبرامج التي تتبناها وتعتمدها الحكومة، كما ان الاحصائيات الأخرى

لنموذج وكما وردت في الجدول (5) والملحق (1) متوافقة مع المنطق الاقتصادي والاحصائي.

كما قام البحث بالتنبؤ لرصيد الموازنة لخمس سنوات قادمة (للمدة 2021 - 2025) وكما يبينها الملحق (1)، والذي

يبين ان رصيد الموازنة سيزداد سوءاً، أي سيزداد العجز فيه تبعاً للسنوات الخمس القادمة وبشكل كبير، أي ان نسبة

العجز ستمثل نسبة كبيرة من الموازنات العامة لتلك السنوات قد تفوق عن 50% منها وهو ما يمثل مؤشراً خطيراً من

جهة ويتجاوز النسب المتعارف عليها عالمياً من جهة أخرى.

الجدول (5) نتائج معالجة البيانات باستخدام برنامج EViews11

Model Summary^d

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Estimate the Error of Std.	Change Statistics					Durbin-Watson
					Change	Change	df1	df2	Change	
1	.723 ^a	.523	.312	6095.21317	.523	2.471	4	9	.120	
2	.723 ^b	.523	.380	5782.86222	.000	.001	1	9	.971	
3	.644 ^c	.415	.309	6108.72624	-.108	2.275	1	10	.162	1.914

b. Predictors: (Constant), ORD, ORI, ROP

a. Predictors: (Constant), ORD, XR, ORI, ROP

d. Dependent Variable: BB

c. Predictors: (Constant), OR1, ROP

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	367188989.093	4	91797247.273	2.471	.120 ^b
	Residual	334364612.588	9	37151623.621		
	Total	701553601.681	13			
2	Regression	367138646.788	3	122379548.929	3.660	.052 ^c
	Residual	334414954.893	10	33441495.489		
	Total	701553601.681	13			
3	Regression	291071703.185	2	145535851.592	3.900	.042 ^d

Coefficients^e

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	-1562.586	576974.606		-.003	.998		
	ROP	224.188	258.366	.510	.868	.408	.154	6.513
	OR	-.138	.132	-.478	-1.042	.325	.252	3.970
	XR	-17.897	486.194	-.018	-.037	.971	.215	4.654
	ORD	.174	.129	.388	1.350	.210	.640	1.562
2	(Constant)	-22799.806	7115.050		-3.204	.009		
	ROP	232.611	113.807	.529	2.044	.068	.712	1.404
	OR	-.141	.085	-.490	-1.659	.128	.546	1.830
	ORD	.172	.114	.385	1.508	.162	.733	1.364
3	(Constant)	-19486.902	7148.831		-2.726	.020		
	ROP	257.529	118.946	.585	2.165	.043	.728	1.374
	OR	-.205	.078	-.712	-2.635	.023	.728	1.374

a. Dependent Variable: BB

Residual	410481898.497	11	37316536.227		
Total	701553601.681	13			

b. Predictors: (Constant), ORD, XR, OR1, ROP

a. Dependent Variable: BB

d. Predictors: (Constant), OR1, ROP

c. Predictors: (Constant), ORD, OR1, ROP

Descriptives

			Statistic	Std. Error
Unstandardized	Mean		3363.7020000	2332.91107025
	Residual	95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	-1676.2459545
Upper Bound		8403.6499545		
	5% Trimmed Mean		3050.9208889	
	Median		3966.8070000	

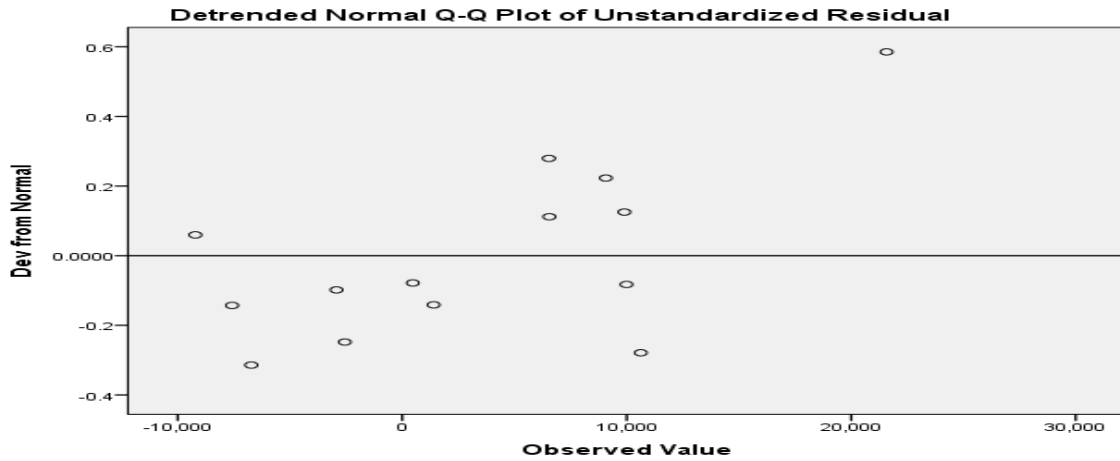
Variance	76194636.864	
Std. Deviation	8728.95393868	
Minimum	-9217.77800	
Maximum	21575.24200	
Range	30793.02000	
Interquartile Range	13798.48250	
Skewness	.327	.597
Kurtosis	-.248	1.154

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	Df	Sig.	Statistic	Df	Sig.
Unstandardized Residual	.142	14	.200 [*]	.948	14	.526

*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction



الاستنتاجات والنتائج

بعد عرض وتحليل أسعار النفط والموازنات العامة والسعر المرجعي الذي اعتمده العراق في بناء موازناته العامة السنوية لمدة البحث، فقد توصل البحث الى مجموعة الاستنتاجات والنتائج الآتية:

1. ان تبني العراق لسعر مرجعي لبرميل النفط المصدر يمكنه من تقدير الإيرادات العامة والإيرادات النفطية بشكل سليم، إذ كلما كان السعر المرجعي المتبنى قد تم احتسابه وفق أسس علمية ومدروسة (بالاستناد الى متوسط سعر النفط المصدر خلال السنة التي تعد فيها الموازنة الى جانب دراسة الاتجاه العالمي لسعر النفط، والى الاكتشافات في مجال النفط والبدائل والكوارث الطبيعية وما الى ذلك) كلما كان تقدير الإيرادات العامة والنفطية اكثر دقة، وكلما كانت الخطط المالية والاقتصادية اكثر قابلية للتطبيق، وكانت إمكانية الوصول الى الأهداف العامة وتحقيقها اكبر.
2. بين البحث ان لتبني سعر مرجعي لبرميل النفط العراقي المصدر (المتغير 2) اثراً في الموازنات العامة خلال مدة البحث، إذ بارتفاع ذلك السعر بدينار واحد فانه سيعمل على تحسن رصيد الموازنة بمبلغ 258 ديناراً تقريباً. كما ان

- زيادة الإيرادات النفطية (المتغير 3) بدينار واحد سيعمل على تحسين رصيد الموازنة وبتخفيض العجز فيه هنا بمقدار 0.205 دينار والعكس صحيح.
3. تذبذب الإيرادات النفطية للعراق من سنة لأخرى مستندة الى السعر المرجعي لبرميل النفط المعتمد في اعداد الموازنة.
4. كحصيلة لتذبذب الإيرادات النفطية المقدرة فان الإيرادات العامة المقدرة هي الأخرى تتذبذب بذات الاتجاه والاشارة التي تتذبذب بها الإيرادات النفطية صعوداً ونزولاً.
5. بناء او اعداد الموازنات العامة السنوية على عجز قد يكون مقصوداً، الا انه غالباً ما كان حجم هذا العجز يتقلص او ينقلب الى فائض جراء كون السعر الفعلي المباع به النفط الخام العراقي اعلى من السعر المرجعي او انه يصدر كمية أكبر وبذلك تكون الإيرادات النفطية والعامة اعلى من المقدرة المدرجة بالموازنة العامة، او ان الموازنة لم تنفذ بنسبة 100%، بذلك تكون هناك أموال غير منفقة تدور الى السنة اللاحقة للموازنة.
6. لا يجب اغفال ان العراق لم يستفد من الصدمات الإيجابية للنفط بشكل جيد (صندوق الإيرادات النفطية او أي مسمى آخر)، الا انه تأثر بالصدمات السلبية للنفط التي حدثت من قدرته في تنفيذ برامجه والقيام بواجباته بشكل سليم رغم تبنيه سعر مرجعي لبرميل النفط عند اعداد موازناته العامة السنوية.
7. قام البرنامج الاحصائي المعتمد باستبعاد متغيرين تفسيريين في النموذجين الأول والثاني على التوالي وهما (سعر الصرف "XR"، و فرق الإيرادات النفطية "ORD").
8. قام البحث بالتنبؤ بما سيحصل في الموازنات العامة لمدة خمس سنوات قادمة (2021-2025)، وهي تؤثر الى اتجاه خطير ومخيف في حجم العجز في تلك الموازنات وتبعاتها المالية والاقتصادية من جهة، ومستقبل الواقع الاجتماعي والدولة اصلاً من جهة ثانية.

المقترحات

- بعد عرض الاستنتاجات والنتائج، يمكن تقديم بعض المقترحات التي تُمكن الاعتماد على سعر مرجعي لبرميل النفط الخام العراقي المصدر في الموازنات العامة السنوية للعراق، لتلافي تأثير التقلبات في أسعار النفط على المستوى العالمي بخاصة سلة نفوط أوبك، فضلاً عن بعض المقترحات الأخرى لتتبع مصادر الايراد والدخل لتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية التي تتسم بالتقلب الواضح من سنة لأخرى.
1. ان الموازنات العامة انما هي دالة لسعر النفط المصدر، لذا لا بد من مداومة اعتماد سعر مرجعي لبرميل النفط على ان يعتمد اتجاه سعر سلة أوبك لمدة لا تقل عن 18 شهراً من موعد اعداد الموازنة العامة، وكذلك قدرة العراق الإنتاجية للنفط، ومدى استقرار الطلب على النفط العراقي (استقرار المشتريين) كأساس لتحديده عند اعداد كل موازنة.
2. اعتماد سعر مرجعي أساس وسعر مرجعي بديل لكل موازنة عامة بخاصة إذا ما كانت هناك موازنة تكميلية، او عند توقع تغير أسعار النفط صعوداً وذلك قبل إقرار الموازنة العامة من قبل المجلس الوطني، بذلك يكون السعر المرجعي أكثر تمثيلاً للسعر الذي يباع به النفط العراقي خلال سنة تنفيذ الموازنة، مما يعمل على التنفيذ السليم للموازنة.
3. تحويل الفرق بين الإيرادات النفطية الفعلية (بالسعر الفعلي لبرميل النفط الخام العراقي المصدر) والإيرادات النفطية المقدرة المدرجة بالموازنة العامة (بالسعر المرجعي) الى صندوق يؤسس تحت أي مسمى لضمان تجنب الصدمات

- النفطية (يتم الاقتراض منه عوضاً عن السحب من الاحتياطي او اللجوء الى الاقتراض الخارجي) من جهة، ولضمان حقوق الأجيال المستقبلية والحفاظ على البيئة من جهة أخرى.
4. تنوع مصادر الدخل، والقيام بالإصلاح المالي والاقتصادي، على ان يشتمل اصلاح النظام والهيكل الضريبي من مختلف النواحي مما يساهم من الاعتماد على مصدر ايراد متقلب وغير مستقر.
5. وضع استراتيجية للتقليل من العجز المخطط عن طريق تنوع الإيرادات العامة لتمويل الموازنات العامة من جهة، والتقليل من النفقات العامة من جهة أخرى.
6. الاستثمار (مصادره، وشكله القانوني) بخاصة في البنى التحتية للقطاع النفطي بما فيها المصافي للاستفادة من الموارد النفطية والغازية العراقية بتكريرها لسد الحاجة المحلية من جهة، والحصول على إيرادات أفضل عن طريق تصدير المنتجات النفطية المكررة تساهم في تعزيز الموازنة العامة من جهة أخرى.

المصادر

المصادر العربية

اولاً: النشرات الرسمية

1. وزارة العدل العراقية، الوقائع العراقية: الاعداد: 4016 و 4036 و 4067 و 4086 و 4117 و 4145 و 4180 و 4233 و 4272 و 4352 و 4394 و 4430 و 4460 و 4485 و 4529 و مسودتي موازنة سنتي 2014 و 2020، للسنوات 2006-2020، بغداد.

2. وزارة النفط العراقية، شركة تسويق النفط الوطنية، بيانات 2019 و 2020 متاحة على الانترنت بالرابط:

<https://www.somooil.gov.iq/exports>

3. وزارة التخطيط العراقية، 2019، المجموعة الاحصائية، الإحصاءات المالية- الباب الثامن، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد. الرابط:
<http://cosit.gov.iq/documents/AAS2020/8.pdf>

4. وزارة التخطيط العراقية، 2019، المجموعة الاحصائية، إحصاءات التجارة الخارجية- الباب الثالث عشر، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد.
<http://cosit.gov.iq/documents/AAS2020/13.pdf>

5. وزارة التخطيط العراقية، 2019، المجموعة الاحصائية، الإحصاءات النفطية- الباب الثامن عشر، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد.
<http://cosit.gov.iq/documents/AAS2020/18.pdf>

6. اوابك، النشرة الشهرية، 2020، الرابط:

<http://oapecorg.org/ar/Home/Publications/Reports/Monthly-Bulletin>

7. البنك الدولي، 2016، أسعار النفط.. الى اين؟ الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، نيويورك. الرابط:

<http://documents.worldbank.org/curated/en/374421469703651142/pdf/107179-revised-ARABIC-MENA-QEB.pdf>

8. صندوق النقد الدولي، 2015، العراق: تقرير القضايا المختارة، التقرير القطري: 15/236، واشنطن. الرابط:

https://www.imf.org/~media/Websites/IMF/imported-publications/external/arabic/pubs/ft/scr/2015/_cr15236a.ashx

ثانياً: الرسائل العلمية

1. الانباري، مها احمد حسين، 2016، تكيف الموازنة الاستثمارية مع تغيرات أسعار النفط (دراسة تطبيقية في العراق)، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان. الرابط:

https://meu.edu.jo/libraryTheses/586b5b3e9294a_1.pdf

2. الدعمي، زينب جبار عبد الحسين، 2018، إنتاجية الانفاق العام في العراق وإشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية، رسالة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة، جامعة كربلاء. الرابط:

<http://uokerbala.edu.iq/wp-content/uploads/2020/06/Rp-Public-Expenditure-Productivity-in-Iraq-and-the-problematic-disparity-of-Time-line-during-the-fiscal-year.pdf>

3. شباب، سيهام، 2019، تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة: دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر للفترة (1980-2016)، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان- الجزائر. الرابط:

<http://dSPACE.univ-tlemcen.dz/bitstream/112/14141/1/Dchabab.pdf>

ثالثاً: الدوريات والمؤتمرات

1. البصام، أ. د سهام حسين والشريفة، سميرة فوزي شهاب، 2013، مخاطر واشكاليات انخفاض أسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية: دراسة تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس والثلاثون، بغداد. الرابط:

<https://www.iasj.net/iasj/download/f68f21b304afbc0c>

2. الجلي، عصام، 2016، بحث ملقى في ندوة (تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تشرين الثاني 2015، الدوحة. الرابط:

https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_E3C4D2AC.pdf

3. الجميل، سرمد كوكب، 2008، مركز صنع السياسات: الرابط:

<https://www.makingpolicies.org/ar/pdf/>

4. صالح، د. اسراء سعيد وفرحان، د. اسراء عبد، 2018، قياس وتحليل تأثير الصدمات النفطية على السياسة المالية في العراق للفترة 2003-2014، مجلة جامعة الكوت، السنة الثالثة، العدد 1.

5. علة، د. مراد، 2017، دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية: قراءة نظرية في حالة الجزائر للفترة (2000-2014)، مجلة رؤى استراتيجية، الجزائر. الرابط:

https://www.ecssr.ae/wp-content/uploads/PDF/Rua_Strategia/Rua-Issue-13/rua13_92.pdf

6. قادري، د. عبدالقادر، حزيان "جوان" 2017، مدى فعالية سعر برمبل النفط المرجعي في اعداد الميزانية العامة في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط الجزائري، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 8، جامعة يحيى فارس، المدينة- الجزائر. الرابط:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/32680>

7. الكبيسي، أ. د محمد صالح سلمان واللامي، عبد الحميد عبدالهادي حميد، 2018، دراسة تحليلية لصددمات أسعار النفط الخام في السوق العالمية: الأسباب والنتائج، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 24، العدد 104.

8. الموسوي، 2009، عبدالرسول عبدالرزاق، التذبذبات في أسعار النفط الخام العالمية وأثرها على الميزانية العراقية، جامعة فيلادلفيا، المؤتمر العلمي الدولي السابع لجامعة الزرقاء، الأردن. الرابط:

<http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/11/6-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B0%D8%A8%D8%B0%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A3%D8%AB%D8%B1%D9%>

[87%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9.pdf](https://www.elsiyasa-online.com/2019/12/political-economy-of-oil-arab.html)

9. اليوسف، د. يوسف خليفة، 2015، الاقتصاد السياسي للنفط: رؤية عربية لتطورات، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. الرابط:

<https://www.elsiyasa-online.com/2019/12/political-economy-of-oil-arab.html>

رابعاً: الكتب

1. العامري، أ. د سعود جايد مشكور والحلو، أ. م. د عقيل حميد جابر، 2020، مدخل معاصر في المالية العامة، الطبعة الثانية. متاح على الانترنت: الرابط:

https://www.researchgate.net/profile/Saoud_Mashkour/publication/338501183_mdohl_m_asr_fy_lm_almalyt_alamt/links/5e18140292851c8364c0244c/mdohl-masr-fy-lm-almalyt-alamt.pdf

2. الهيتي، ا. د احمد حسين، 2000، مبادئ اقتصاديات النفط.

المصادر الاجنبية

1. International Monetary Fund, July 2019, Iraq Selected Issues, Country report 19/249, Washington. Link: <https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2019/07/25/Iraq-Selected-Issues-48528>
2. British Petroleum "BP", 2019, BP Statistical Review of World Energy, 68th edition, London. Link: <https://www.bp.com/content/dam/bp/business-sites/en/global/corporate/pdfs/energy-economics/statistical-review/bp-stats-review-2019-full-report.pdf>

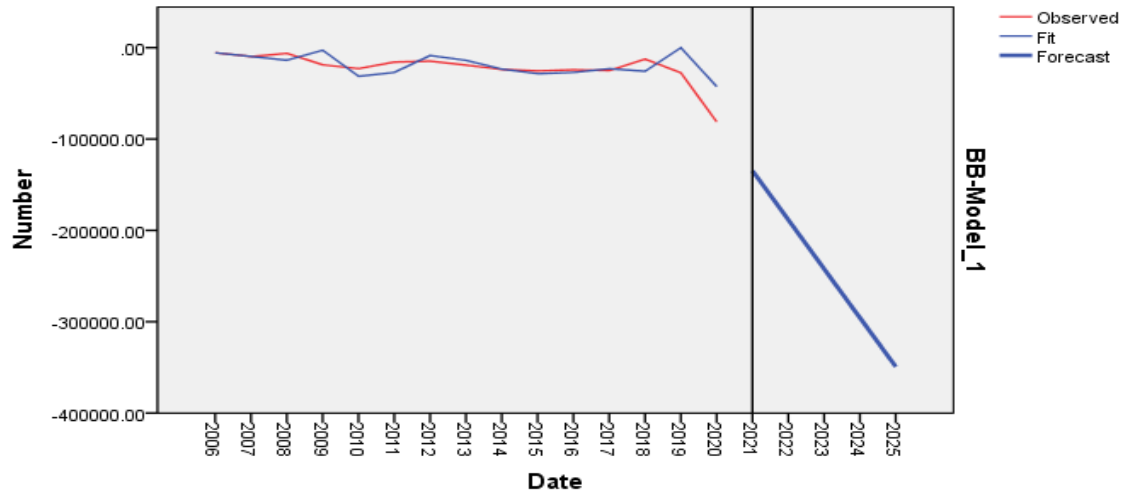
الملحق رقم (1) نموذج التنبؤ للمدة 2025 - 2021 باستخدام البرنامج EViews11

Model Fit

Fit Statistic	Mean	SE	Minimum	Maximum	Percentile							
					5	10	25	50	75	90	95	
Stationary	-.067	.	-.067	-.067	-.067	-.067	-.067	-.067	-.067	-.067	-.067	-.067
R-squared	.317	.	.317	.317	.317	.317	.317	.317	.317	.317	.317	.317
RMSE	14706.493	.	14706.493	14706.493	14706.493	14706.493	14706.493	14706.493	14706.493	14706.493	14706.493	14706.493
MAPE	44.851	.	44.851	44.851	44.851	44.851	44.851	44.851	44.851	44.851	44.851	44.851
MaxAPE	121.579	.	121.579	121.579	121.579	121.579	121.579	121.579	121.579	121.579	121.579	121.579
MAE	9501.902	.	9501.902	9501.902	9501.902	9501.902	9501.902	9501.902	9501.902	9501.902	9501.902	9501.902
MaxAE	38620.568	.	38620.568	38620.568	38620.568	38620.568	38620.568	38620.568	38620.568	38620.568	38620.568	38620.568
Normalized BIC	19.373	.	19.373	19.373	19.373	19.373	19.373	19.373	19.373	19.373	19.373	19.373

Model Statistics

Model	Number of Predictors	Model Fit statistics				Ljung-Box Q(18)			Number of Outliers
		Stationary R-squared	R-squared	RMSE	MAPE	Statistics	DF	Sig.	
BB-Model_1	0	-.067	.317	14706.493	44.851	.	0	.	0



	Prediction	lower	Upper
1/1/2021	-134825	-166367	-103283
1/1/2022	-188468	-258998	-117938
1/1/2023	-242111	-360131	-124092
1/1/2024	-295754	-468517	-122992
1/1/2025	-349398	-583320	-115476